تحرك عاجل

أحد المدافعين عن حقوق الإنسان يواجه خطر تنفيذ الحكمِ بالسجن خمس سنوات الصادر بحقه

أيدت محكمة الاستئناف في 16 سبتمبر/ أيلول الجاري حكم السجن مدة خمس سنوات الصادر بحق أحد أعضاء "لجنة مراسلي حقوق الإنسان"، ويُدعى كوهيار غودارزي. ولا يزال غودارزي حراً طليقاً حتى الساعة، بيد أنه سوف يُعتبر أحد سجناء الرأي في حال تنفيذ حكم السجن الصادر بحقه. ويُذكر بأنه ثمة عضوان آخران من لجنة مراسلي حقوق الإنسان وراء القضبان الآن، ويُعتبران بالتالي من بين سجناء الرأي أيضاً.

في 2 يناير/ كانون الثاني 2012، مثُل المدافع عن حقوق الإنسان **كوهيار غودارزي** أمام الفرع 26 من محكمة الثورة بطهران؛ وقد تأجلت الجلسة بناء على طلب تقدم غودارزي به، وذلك لعدم حضور محاميه. وحين مثُل مرة أخرى أمام ذات المحكمة، أُسندت إليه تهمة "نشر دعاية مغرضة ضد النظام" و"والتجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي". ولقد أصرت المحكمة على اعتقادها بوجود صلات لكوهيار غودارزي بمنظمة مجاهدي خلق المعارضة المحظورة والمتمركزة في العراق؛ وأنه قد سبق له وأن تعرض للاعتقال "لتجمعه مع آخرين أمام مكاتب الأمم المتحدة للمطالبة بشطب اسم منظمة مجاهدي خلق من قائمة المنظمات الإرهابية". وصرحت لجنة مراسلي حقوق الإنسان بأنه لا توجد لكوهيار غودارزي أية صلات بمنظمة مجاهدي خلق، وأنه لم يسبق وأن اعتُقل أبداً لهذا السبب. وفي 7 مارس/ آذار 2012، أُخبر غودارزي بأنه قد صدر بحقه حكماً بالسجن خمس سنوات في سجن زابُل بمقاطعة سيستان–بلوشستان البعيدة في شرقي إيران. ولقد أيدت المحكمة في 16 سبتمبر/ أيلول الجاري الحكم الصادر بحقه.

وثمة عضوان آخران من لجنة مراسلي حقوق الإنسان يمضيان عقوبة بالسجن لا لشيء سوى لممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات. وفي 22 أغسطس/ آب 2012، بدأ عضو اللجنة **نافيد خانجاني**، والذي ينتسب إلى "جمعية مناهضة التمييز في التعليم" أيضاً بتنفيذ الحكم بالسجن 12 عاماً في سجن رجائي شهر في كراج بالقرب من العاصمة طهران. ولقد اعتُقل رفقة عشرات آخرين من المتطوعين العاملين في أحد مخيمات إغاثة ضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم أذربيجان الشرقية. وفي 8 سبتمبر/ أيلول 2012، بدأت الصحفية والمدافعة عن حقوق الإنسان، **شيفا نزار آهاري**، بتنفيذ الحكم بالسجن أربع سنوات بسجن إيفين بطهران.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالفارسية أو الإنكليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات الإيرانية كي تُحجم عن تنفيذ حكم السجن الصادر بحق كوهيار غودارزي، وأنه سوف يُعتبر – في حال تنفيذ الحكم – أحد سجناء الرأي حينها، وذلك كونه احتُجز لا لشيء سوى لممارسته لحقه في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات؛
- ودعوة السلطات كي تُفرج فوراً ودون شروط عن سجينيّ الرأي نافيد خانجاني وشيفا نزار آهاري؛
- وحث تلك السلطات كي تضع حداً للمضايقات التي تستهدف أعضاء لجنة مراسلي حقوق الإنسان وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك اتساقاً مع مقتضيات إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والالتزامات المترتبة عليها بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 إلى:

المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية	رئيس السلطة القضائية	ونسخ إلى:
آية الله السيد علي خامنئي	آية الله صادق لاريجاني	أمين عام المجلس الأعلى لحقوق الإنسان
مكتب المرشد الأعلى	إلى عناية مكتب العلاقات العامة	محمد جواد لاريجاني
شارع الجمهورية الإسلامية – نهاية شارع	4 تقاطع شارع عزيزي 2،	المجلس الأعلى لحقوق الإنسان
شهيد خشفار دوست	طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية	عناية مكتب رئيس جهاز القضاء
طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية	البريد الإلكتروني: info@dadiran.ir	شارع باستور، فالي عسر أفينيو

AMNESTY INTERNATIONAL

البريد الإلكتروني: info_leader@leader.ir
تويتر : Iran leader @khamenei_ir#"
المخاطبة: سماحة المرشد ألأعلى

المخاطبة: عطوفة رئيس الجهاز القضائي

جنوب الصرح الجمهوري
طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية
البريد الإلكتروني: info@humanrights-iran.ir
(FAO Mohammad Javad Larijani

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الإيرانيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

أحد المدافعين عن حقوق الإنسان يواجه خطر تنفيذ الحكمٍ بالسجن خمس سنوات الصادر بحقه

معلومات إضافية

أُطلق سراح كوهيار غودارزي من السجن في ديسمبر/ كانون الأول 2010، وذلك عقب أن أمضى حكماً بالسجن سنة واحدة بتهمة "نشر دعاية مغرضة ضد النظام" وغيرها من التهم التي أُسندت إليه أيضاً. وسرعان ما جرى اعتقاله ثانيةً في 31 يوليو/ تموز 2011 على أيدي رجال يُعتقد أنهم من وزارة الاستخبارات. ولم تتمكن عائلته أو محاميه من معرفة مكان تواجده في حينه أو الحصول على تأكيد رسمي من السلطات باعتقاله إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على عملية إلقاء القبض عليه.

وفي أعقاب اعتقاله، زُعم أن كوهيار غودازري قد اقتيد إلى القسم 240 بسجن نيفين. ومن ثم فقد جرى نقله إلى القسم 209 في السجن نفسه، حيث وُضع في الحبس الانفرادي هناك حتى نهاية عام 2011. ويُعتقد بأنه قد قام أثناء تلك الفترة بالإضراب عن الطعام لمدة 17 يوماً، مما أدى إلى تدهور صحته. وبتاريخ 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، وبعد أن أمضى حوالي أربعة أشهر في الحبس الانفرادي، أخبرته السلطات بأنه قد أُسندت إليه تهم "بنشر دعاية مغرضة ضد النظام عقب مقابلة صحفية أجرتها معه مجلة دير شبيغل الألمانية"، و"التجمع والتواطؤ بقصد الإضرار بالأمن القومي من خلال انتسابه إلى عضوية لجنة مراسلي حقوق الإنسان". ولقد أُفرج عنه بتاريخ 12 أبريل/ نيسان بكفالة قدرها مليار ريال إيراني (أي ما يعادل 88 ألف دولار أمريكي).

وأما شيفا نزار آهاري، فقد اعتُقلت مباشرة عقب انتهاء انتخابات عام 2009 الرئاسية المثيرة للجدل والمشكوك في نتائجها، حيث احتُجزت قرابة ثلاثة أشهر في حينه. وعاودت السطات اعتقال آهاري ثانيةً في ديسمبر: كانون الأول من العام ذاته رفقة اثنين آخرين من أعضاء لجنة مراسلي حقوق الإنسان في طريقهم للمشاركة في تشييع آية الله منتظري، وهو أحد كبار رجال الدين الذين لطالما وجهوا انتقادات للحكومة الإيرانية. وفي سبتمبر/ أيلول 2010، صدر حكم بالجلد 74 جلدة بحق آهاري، وتم تحويل العقوبة إلى دفع غرامة فيما بعد، إضافة إلى السجن ست سنوات عقب إدانتها بتهمة "محاربة الله" و"التواطؤ على ارتكاب جريمة بحق الأمن القومي"، و"نشر دعاية مغرضة ضد النظام". وعقب تقدمها باستئناف ضد الحكم، فلقد جرى تخفيض الحكم إلى السجن أربع سنوات بعد نقض تهمة "التجمع والتواطؤ" المسندة إليها.

وأما أحد أتباع الطائفة البهائية، ويُدعى نافيد خانجاني، فقد صدر حكم بحقه بالسجن 12 عاماً بتاريخ 31 يناير/ كانون الثاني 2011 عقب إدانته بارتكاب جرائم على خلفية عمله في منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك "التسبب بقض مضاجع الرأي العام" و"نشر دعاية مغرضة ضد النظام". وفي 10 أغسطس/آب 2011، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحقه. ويُذكر بأن محاكمة خانجاني التي انعقدت في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2010 أمام الفرع 26 من محكمة الثورة بطهران قد اتصفت بكونها محاكمة جائرة. ولقد تمخضت جلسة الاستئناف في أغسطس/ آب 2011 عن تأييد الحكم بالسجن 12 عاماً الصادر بحقه عن محكمة الموضوع، وفرضت عليه المحكمة أيضاً دفع غرامة مقدارها أربعة ملايين ريال (أي ما يعادل 327 دولار).

وفي 22 أغسطس/ آب 2012، كان رجال الشرطة وآخرون يرتدون زياً مدنياً قد قاموا، حسب ما ورد، بمداهمة أحد مخيمات الإغاثة الذي يوفر المؤونة لضحايا الزلزال، واعتقلوا نافيد خانجاني رفقة العشرات من المتطوعين الذين هبوا بنجدة الضحايا وتوفير خدمات الإغاثة لهم. وعقب أن ظل منذ اعتقاله محتجزاً في إحدى المنشآت التابعة لوزارة الاستخبارات، جرى نقل نافيد خانجاني يوم 24 أغسطس/ آب إلى سجن تبريز، وأُسندت إليه تهمة "توزيع مواد وبضائع فاسدة وغير صحية". ولقد أضرب عن الطعام والشراب مدة يومين اعتباراً من 25 أغسطس/ آب احتجاجاً على اعتقاله واستمرار احتجازه. وفي عصر يوم 25 أغسطس/ آب، اقتيد خانجاني من سجن تبريز إلى مكان ظل غير معلوم في باديء الأمر، بيد أنه وردت أنباء تفيد فيما بعد باحتجازه في القسم 2-أ بسجن نيفين. ولقد جرى نقله مرة ثالثة في 5 سبتمبر/ أيلول الجاري إلى القسم رقم 4 في سجن رجائي شهر بطهران.

كما وحُكم على سعيد حائري، وهو عضو آخر من أعضاء لجنة مراسلي حقوق الإنسان، بالسجن مدة عامين، وقامت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم فيما بعد. ولا يزال حائري حراً طليقاً حتى الساعة، بيد أنه معرض لاستدعاءه رسمياً في أي لحظة كي يمضي عقوبة السجن الصادرة بحقه.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام بأن لجنة مراسلي حقوق الإنسان التي تأسست في العام 2006 تنظم حملات تناهض جميع أشكال الانتهاكات الحقوقية، وخصوصاً تلك التي تُرتكب بحق النساء والأطفال والسجناء والعمال. ولقد حظرت السلطات الإيرانية نشاط هذه اللجنة، ولا زال منتسبوها يتعرضون إلى الاضطهاد والمضايقات بشكل مكثف منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في يونيو/ حزيران من عام 2009.

الأسماء: كوهيار غودارزي، ونافيد خانجاني (كلاهما من الذكور)، وشيفا نزار آخاري (انثى)

التحرك العاجل رقم 12/272، رقم الوثيقة MDE 13/063/2012) والصادر بتاريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2012.